

Distr.: General  
4 June 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما\*\*

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يُوجه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، القرارات والمقررات المتخذة في الدورة السابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي عقدت في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢؛ وفي الدورة الثامنة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في بانكوك، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للقرارات في الموقع الشبكي التالي:

.www.un.org/regionalcommissions/sessions.html

\* E/2012/100

\*\* تأخر تقديم هذا التقرير من أجل إدراج معلومات عن القرارات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثامنة والستين، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270612 260612 12-35933 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - المسائل التي تستدعي اتخاذ المجلس للإجراء اللازم بشأنها
٣	.....	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٥	.....	ثانيا - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
٥	.....	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١٠	.....	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

## أولا - المسائل التي تستدعي اتخاذ المجلس للإجراء اللازم بشأنها

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السابعة والعشرين، التي عقدت في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، القرار ٣٠٢ (د-٢٧)، الذي يُقدّم على أساسه القرار التالي ليتخذ المجلس الإجراء اللازم بشأنه.

طلبت من جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

### إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى القرار ٣٠٢ (د-٢٧) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الطلبات التي وردت من جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية في تلك اللجنة،

وإذ يشير أيضا إلى الطلبات التي وردت من جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية اللجنة،

١ - يوافق على انضمام جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية كأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

٢ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

## القرار ٣٠٢ (د-٢٧)

طلب جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

## إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية تشارك بانتظام، بصفة مراقب ومن خلال ممثلين عنها، في جميع دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ عام ٢٠٠٥، وفي اجتماعاتها وأنشطتها،

وإذ تلاحظ أيضا أن هذه المشاركة قد عززت التعاون ووطدت العلاقات بين جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية وأمانة اللجنة والبلدان الأعضاء؛

وإذ تحيط علما بالطلب المقدم من ليبيا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، والطلب المقدم من المملكة المغربية في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢ للانضمام إلى عضوية اللجنة،

وإذ تحيط علما أيضا بالرسالتين المؤرختين ٧ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ اللتين وجهتهما سفارة تونس في بيروت إلى الأمانة، وأكدت فيهما رغبة جمهورية تونس في زيادة التعاون مع اللجنة والبلدان الأعضاء، وطلبت فيهما أن تنضم إلى عضوية اللجنة،

وإذ تشير إلى الفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ بشأن إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، التي نصّت على أن يتألف أعضاء اللجنة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الواقعة في غربي آسيا، والتي كانت تطلب خدمات ما كان يسمى آنذاك بمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت، وأن يبت المجلس، بناء على توصية اللجنة، في طلبات العضوية التي تقدمها الدول الأعضاء مستقبلا،

وإذ تذكر بأن صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالصيغة المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (٥٥) لا تحد الموقع الجغرافي للبلدان التي يجوز لها الانضمام إلى عضوية اللجنة، ولا تحظر على عضو في إحدى اللجان الإقليمية أن يكون في الوقت ذاته عضوا في لجنة إقليمية أخرى،

وإذ تلاحظ أن معظم اللجان الإقليمية الأخرى تضم بلدانا لا تقع في المنطقة التي تخدمها،

وإذ تلاحظ أيضا أن كلا من مصر والسودان يتمتعان بالعضوية الثنائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١ - ترحب بالطلبات التي تقدم بها جمهورية تونس وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

٢ - تطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية بالموافقة على تلك الطلبات؛

٣ - تطلب أيضا إلى الأمانة دعوة جميع البلدان العربية الأخرى إلى الانضمام إلى عضوية اللجنة، والتنسيق مع الكيانات المعنية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية.

الجلسة العامة السابعة

١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

## ثانيا - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

### ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢ - اتخذت اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، عدة قرارات، يوجه انتباه المجلس إليها على النحو التالي.

نحو تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (القرار ٣٠٣ (د-٢٧))

٣ - سلمت اللجنة بأن سياسات الاقتصاد الكلي غير السليمة تؤثر سلباً على التنمية الإقليمية والوطنية والبشرية، وتمنع بلدان المنطقة من تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية؛ وبأن تأثير القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي يتعدى الحدود الوطنية ويمس بمبادرات التكامل الإقليمي، وأنه ينبغي اعتماد طرق ابتكارية لتحسين أداء سياسات الاقتصاد الكلي القائمة وهيكلتها وتفاعلها وإطار صنع القرارات المتصلة بها، وذلك خدمةً لمصلحة جميع الشعوب في المنطقة. وإدراكاً من اللجنة، لضرورة تهيئة بيئة مواتية لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بالأطر الفعالة لسياسات الاقتصاد الكلي وتطبيق هذه الأطر، فقد طلبت إلى الأمانة تشكيل فريق خبراء لمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة، والعمل

على تيسير تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، وتقديم المساعدة والخدمات التدريبية والاستشارية المتخصصة في المجال الاقتصادي، ونشر المعلومات، وتنسيق الاجتماعات الإقليمية بين أصحاب المصلحة المتعددين.

#### دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة (القرار ٣٠٤ (د-٢٧))

٤ - أحاطت اللجنة علماً بالتوصية الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة بشأن ضرورة تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، وأكدت من جديد الإسهام الذي يمكن للجنة أن تقدمه من أجل تبادل المعلومات بشأن السياسات والممارسات الجيدة لتعميم الإدماج الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، الهادفة إلى تحقيق الإنصاف والمساواة والحماية والتماسك الاجتماعيين.

٥ - وأهابت اللجنة بالبلدان الأعضاء فيها استكشاف إمكانية توسيع نطاق نظم الضمان الاجتماعي المكتتبية لتشمل جميع الفئات الاجتماعية؛ وتشجيع تمثيل ومشاركة الشباب والمرأة وكل الفئات الاجتماعية في جميع الهيئات المسؤولة عن صياغة السياسات العامة على المستويين المحلي والوطني؛ وتعزيز الحوار القائم على المشاركة والشراكات الاجتماعية، وضمان تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومبادرات التنمية الاجتماعية ورصدها وتقييم تنفيذها؛ وتكثيف جهودها من أجل تعميم العدالة الاجتماعية وشواغل جميع الفئات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المستدامة؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات للتشغيل تتكامل مع السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات الحماية الاجتماعية؛ وأن تعزز قدرات البلدان الأعضاء على تعميم شواغل كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التنمية الوطنية، وأن تساعد البلدان الأعضاء في تعزيز الحوار الاجتماعي القائم على المشاركة وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني التي تهدف إلى تعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها؛ وأن توطد التعاون مع البلدان الأعضاء في جمع البيانات عن جميع الفئات الاجتماعية، وأن تنشر الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات في مجال تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وتوفير فرص متكافئة في جميع مجالات الحياة.

## التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتنفيذها (القرار ٣٠٥ (د-٢٧))

٧ - أشارت اللجنة إلى الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في القاهرة في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا، واللجنة، وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها أمانة اللجنة في تحليل مسائل التنمية المستدامة ورصدها ومتابعتها، واضطلاعها بدور هام في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وإشراكها للجهات المعنية والقطاعات المختلفة في تحديد أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها. ودعت البلدان الأعضاء إلى اعتماد الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، كوثيقة مرجعية في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية للمؤتمر وإلى المشاركة الفعالة في الاجتماعات التحضيرية له. وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على استعراض السياسات والاستراتيجيات والأطر الوطنية والأطر المؤسسية لجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة تقديم تقرير عن نتائج المؤتمر ومواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير لتحقيق التنمية المستدامة، وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ، وتشجيع الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة.

## تطوير عملية المنتدى العربي لإدارة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية (القرار ٣٠٦ (د-٢٧))

٩ - أكدت اللجنة أهمية منتدى إدارة الإنترنت وأقرت بأهمية المبادرة المشتركة بين اللجنة وجامعة الدول العربية بشأن الحوار العربي حول إدارة الإنترنت، والوثيقتين الاستراتيجيتين الصادرتين في إطار هذه المبادرة واللتين اعتمدهما مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب في دورته الخامسة عشرة. وأشارت اللجنة إلى نتائج المؤتمر التشاوري والمشاورات العامة لتأسيس المنتدى العربي لإدارة الإنترنت اللذين عُقدا في بيروت، في يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، واللذين شجدا على ضرورة إنشاء منتدى عربي لإدارة الإنترنت، ومهدا الطريق لإطلاق عملية تُشارك فيها جهات معنية متعددة لتأسيس هذا المنتدى، وشجعت، في هذا السياق، حكومات البلدان الأعضاء في اللجنة على المشاركة بفعالية في عملية تأسيس المنتدى العربي لإدارة الإنترنت بالتنسيق مع جامعة الدول العربية. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تُيسّر عملية تأسيس المنتدى، وبالشراكة مع جامعة الدول

العربية وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، واللجان الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة؛ وأن تدعم السياسات والتوجهات العامة لتنفيذ البرامج الفرعية التي تتضمنها خريطة الطريق الإقليمية العربية لإدارة الإنترنت، وذلك تحت مظلة عملية المنتدى، وكذلك دعم الجهود المبذولة للحصول على أسماء النطاقات العلوية العربية.

### دعم الشعب الفلسطيني (القرار ٣٠٧ (د-٢٧))

١٠ - أحاطت اللجنة علماً بمذكرة الأمين العام، التي يحيل بها التقرير الذي أعدته اللجنة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللشعب العرب في الجولان السوري المحتل (A/66/78-E/2011/13)، ولاحظت مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة لدعم الشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته ورفع مستوى الوعي بالحقوق الفلسطينية التي يكفلها عدد كبير من القرارات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

١١ - ورحبت اللجنة بنيل فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وأهابت بالبلدان الأعضاء رفع مستوى دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه كاملة وإنشاء دولة فلسطين المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعم مساعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في المحافل والمنظمات والهيئات الدولية، وتكثيف جهودها ودعمها ومساندتها لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وضمان بقائه على أرضه. وطلبت اللجنة إلى الأمانة الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته بما يتوافق مع الأولويات والاحتياجات التي يحددها الشعب ومؤسساته، وذلك عبر عدة وسائل.

### البُعد الإقليمي للتنمية (القرار ٣٠٨ (د-٢٧))

١٢ - أقرت اللجنة بأن البُعد الإقليمي للتنمية له أهمية بالغة للمواجهة الفعالة والمنسقة لعدد لا ينفك يتزايد من المسائل العابرة للحدود، وشددت على أهمية التدابير التي تُتخذ على الصعيد الإقليمي، إذ هي الرابط البالغ الأهمية بين التدابير التي تتخذ على المستوى العالمي والتدابير التي تتخذ على المستوى الوطني، ولا سيما في سياق المناقشات الجارية بشأن اعتماد نهج متكامل للتنمية المستدامة وفي سياق الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت اللجنة على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بوصفها جزء من المشهد المؤسسي في كل منطقة، وذلك من خلال مهام وضع المعايير والنشر والتحليل، وبوصفها منتديات هامة لنقل وجهات النظر الإقليمية حول القضايا العالمية والتوصل إلى توافق في الآراء داخل كل منطقة. ورحبت اللجنة بالتوصيات التي خلصت إليها الدراسة

المستقلة، التي أنجزت تحت رعاية اللجان الإقليمية والمعونة "البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة"<sup>(١)</sup>، ودعت هيئات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى دعم تنفيذ تلك التوصيات.

١٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة العمل، من خلال آلية التنسيق الإقليمي وبالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، على ضمان تنفيذ هذه التوصيات، بحيث يكون عمل منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية متنسقاً ومنسقاً من الناحية الإستراتيجية ومندرجاً ضمن إستراتيجية شاملة وأوسع نطاقاً لدعم جهود التكامل الإقليمي.

**اعتماد التعديلات التي أُدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (القرار ٣٠٩ (د-٢٧))**

١٤ - أشارت اللجنة إلى أن التعديلات المقترح إدخالها على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ضرورية لإكساب البرنامج المرونة الكافية لمواكبة التغييرات الجارية والتطورات الطارئة، وأقرت تلك التعديلات.

**اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (القرار ٣١٠ (د-٢٧))**

١٥ - نظرت اللجنة في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ولاحظت أن مشروع الإطار الاستراتيجي يركز على أولويات البلدان الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأقرت ذلك المشروع وطلبت إلى الأمانة تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرتها البلدان الأعضاء.

**اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (القرار ٣١١ (د-٢٧))**

١٦ - أكدت اللجنة أهمية الدور الذي تضطلع به هيئاتها الفرعية في تصميم وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة، كل في مجال اختصاصه، وإعلاء المصالح العليا للبلدان الأعضاء، وأقرت بأهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات الفرعية لتمكين اللجنة من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات الفرعية. ونظرت اللجنة في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة بين الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة، وأقرت التوصيات الواردة في تلك التقارير، ودعت

(١) يمكن الاطلاع عليها بالنقر على هذا الرابط: [www.un.org/regionalcommissions/PrintRegionalDimensionStudy.pdf](http://www.un.org/regionalcommissions/PrintRegionalDimensionStudy.pdf).

البلدان الأعضاء إلى التعاون مع اللجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

### تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (القرار ٣١٢ (د-٢٧))

١٧ - أقرت اللجنة بضرورة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والذي سلّمت فيه بالحاجة إلى ربط التقييم على النحو الأمثل بالأداء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية، وأحاطت علما مع الارتياح بالتقرير عن تقييم عمل اللجنة المعروض عليها في دورتها السابعة والعشرين. وأقرت اللجنة بأن سياسة التقييم التي تعتمدها تتماشى مع معايير وقواعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ونشرة الأمين العام حول الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (الوثيقة ST/SGB/2000/8)، وأيدت التوصيات الواردة في التقرير حول تقييم عمل اللجنة وطلبت إلى الأمين التنفيذي مواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الأمانة، باتخاذ عدد من التدابير، منها تقييم عمل الأمانة ومراجعة هيكلها الداخلي لتحقيق أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة.

### تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان المنطقة (القرار ٣١٣ (د-٢٧))

١٨ - أشارت اللجنة إلى قرارها ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ و ٢١٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن تواتر دورات الهيئات الفرعية للجنة وإنشاء لجنة فنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية في بلدان منطقة غربي آسيا. ونظرا لدور التجارة الخارجية وتمويل التنمية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقوية التكامل الإقليمي، قررت اللجنة أن تعقد اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية دوراتها سنويا، اعتبارا من عام ٢٠١٣.

### باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٩ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثامنة والستين التي عقدت في بانكوك في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، عددا من القرارات، والتي يوجّه انتباه المجلس إليها في ما يلي.

## إعادة التأكيد على الحالة الخاصة وأوجه الضعف الفريدة والخصوصية للدول الجزرية الصغيرة النامية مع تركيز على منطقة المحيط الهادئ (القرار ١/٦٨)

٢٠ - سلّمت اللجنة بأن للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ نفس أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى وبأنها هشّة وضعيفة اقتصاديا وبيئيا، في حين أن صغر حجمها ومحدودية مواردها وتشنتها الجغرافي وانعزالها عن الأسواق عوامل تجعلها محرومة من المزايا الاقتصادية وتمنعها من تحقيق وفورات الحجم؛ وأكدت من جديد الحالة الخاصة وأوجه الضعف الفريدة والخصوصية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

٢١ - ودعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى الاعتراف بأهمية المحيطات والتنمية المستدامة لموارد المحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك الحاجة إلى المحافظة على بيئة المحيط الهادئ والبيئات الساحلية وإدارتها المستدامة، وإلى دعم الجهود الرامية إلى إدارة موارد المحيط وحفظها واستخدامها على نحو مستدام. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي مواصلة دعم تنمية وتكملة قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتحسين فرص الحصول على التمويل وتشجيع ودعم النقل الطوعي للتكنولوجيا في هذا الصدد.

## تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (القرار ٢/٦٨)

٢٢ - أكدت اللجنة على الحاجة إلى استمرار الدعم الدولي وحشد الموارد التقنية والمالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين أقل البلدان نمواً من الخروج من مركز أقل البلدان نمواً في الوقت المحدد، وأشارت إلى ضرورة الزيادة في تكثيف إشراك المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٢)</sup>، (برنامج عمل اسطنبول)، بما في ذلك تعبئة المزيد من تدابير وإجراءات الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً، وتشكيل شراكة متجددة بين تلك البلدان وشركائها في التنمية.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.11.II.A.1)، الفصل الثاني.

٢٣ - وحثّت اللجنة بلدان المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية على تسريع تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل اسطنبول وخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠ (انظر E/ESCAP/68/23)، وفي هذا الصدد، طلبت إلى الأمين التنفيذي مساعدة أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

**إتاحة التجارة اللاورقية، والاعتراف عبر الحدود بالبيانات والوثائق الإلكترونية من أجل تيسير التجارة الشاملة والمستدامة داخل المنطقة (القرار ٣/٦٨)**

٢٤ - أشارت اللجنة إلى أن مبادرات أمن التجارة وسلسلة الإمدادات قيد التنفيذ في أسواق التصدير الرئيسية سوف تجعل من الضروري على نحو متزايد لجميع الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات الدولية تبادل البيانات والوثائق إلكترونياً، وأكدت على الحاجة إلى إتاحة استخدام البيانات والوثائق الإلكترونية والاعتراف بها عبر الحدود، وعلى ضرورة قيام جميع البلدان باتباع نهج النافذة الواحدة والاعتراف المتبادل بالوثائق، وذلك كجزء من جهود تيسير التصدير من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وشجعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على دعم أنشطة تبادل المعارف وبناء القدرات لشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ والمشاركة فيها؛ وبدء أو تسريع تنفيذ النظم الوطنية للتجارة اللاورقية؛ ومراعاة المعايير الدولية المتاحة التي وضعتها هيئات الأمم المتحدة المعنية واعتمادها كلما كان ذلك ممكناً؛ والمشاركة في وضع معايير دولية جديدة؛ والنظر في إبرام اتفاقات ثنائية ودون إقليمية بشأن الاعتراف بالوثائق ذات الصلة بالتجارة وتبادلها عبر الحدود باعتبارها لبنات في سبيل تحقيق التجارة اللاورقية عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي دعم وتيسير عملية وضع ترتيبات إقليمية بشأن تسهيل التجارة اللاورقية عبر الحدود، وضمان أن تأخذ الترتيبات الإقليمية في الاعتبار الاتفاقات والآليات والتعهدات الدولية والإقليمية القائمة وأن تتسق معها، وأن تبني أيضاً على المعايير والاتفاقيات الدولية الموجودة. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين التنفيذي مواصلة الدعم الذي تقدمه الأمانة لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بتيسير التجارة وبالتجارة اللاورقية وزيادة تعزيز ذلك الدعم.

تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، والإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل البري الدولي (القرار ٤/٦٨)

٢٦ - أيدت اللجنة الإعلان الوزاري بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، والإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل البري الدولي. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي والإطار الاستراتيجي، والقيام في عام ٢٠١٦ بتقييم لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج وتقديم تقرير به توصيات إلى المؤتمر الوزاري المعني بالنقل في دورته الثالثة.

سنوات العمل لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظام المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة، ٢٠١٢-٢٠١٧ (القرار ٥/٦٨)

٢٧ - أحاطت اللجنة علماً بمساهمات برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في التزويد، لصالح البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بجميع أنواع المعلومات والخدمات الفضائية ذات الصلة بإدارة الكوارث، وأشادت بالمساهمات التي يقدمها برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ كمبادرة هامة للجنة في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التطبيقات الفضائية، ولا سيما من خلال شبكتها للتعليم والتدريب. وأعلنت اللجنة الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧ سنوات العمل لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظام المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة، وقررت أن الهدف من سنوات العمل هذه ينبغي أن يكون هو تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتوسيع وتعميق مساهمة تكنولوجيا الفضاء ونظام المعلومات الجغرافية في معالجة المسائل المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وكذلك بالبيئة والتنمية من خلال الزيادة في الأنشطة ذات الصلة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٢٨ - ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى استخدام البرامج التي يقدمها مركز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا الفضاء ونظام المعلومات الجغرافية، ودعت إلى مواصلة دعم الأنشطة التي يُضطلع بها في إطار برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ تعزيزاً

لتطبيقات تكنولوجيا الفضاء. ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى القيام بالأنشطة التي تكون متصلة بسنوات عمل آسيا والمحيط الهادئ، وطلبت إلى الأمين التنفيذي تيسير تنظيم الأنشطة المرتبطة بسنوات عمل آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مبادرات إقليمية أخرى.

### الأعمال التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد ٢٠١٤ (القرار ٦/٦٨)

٢٩ - أحاطت اللجنة علما بالأنشطة التحضيرية الإقليمية المقترحة التي ستضطلع بها الأمانة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تقديم الدعم إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ووضعت في اعتبارها الصلة الوثيقة بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر السكان لآسيا والمحيط الهادئ، والحاجة إلى التوفيق بين انعقاد مؤتمر السكان السادس المرتقب لآسيا والمحيط الهادئ وبين العملية العالمية التي مهدت لانعقاد الدورة الاستثنائية، وذلك لتحقيق التآزر والتأثير. وفي هذا السياق، قررت اللجنة تأجيل انعقاد مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ الذي كان مقررا أن يعقد في بانكوك، إلى عام ٢٠١٣، وذلك بهدف الاستفادة من المؤتمر بوصفه منبرا حكوميا دوليا من أجل الأعمال التحضيرية الإقليمية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد عام ٢٠١٤، ولكي تكون الوثيقة الختامية للمؤتمر بمثابة مساهمة إقليمية في الدورة الاستثنائية.

٣٠ - وشددت اللجنة على ضرورة قيام جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين بتجديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٣)</sup>، وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يعد لحة عامة إقليمية على أساس الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والقيود التي يواجهها هذا التنفيذ، لينظر فيها مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ.

### عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢ (القرار ٧/٦٨)

٣١ - اعترفت اللجنة بالأثر الإيجابي للعقود الإقليمية السابقة في زيادة العمل على الصعيد الوطني بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرة إلى أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، وشددت على أهمية اتباع نهج تشاركي وشامل ومتعدد القطاعات من أجل تنفيذ

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٤)</sup> على نحو فعال، وخاصة بمشاركة فعالة ومجدية من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت اللجنة على أهمية الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض النهائي لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٣-٢٠١٢، الذي ستستضيفه حكومة جمهورية كوريا، في إنشيون، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣٢ - وفي هذا الصدد، أعلنت اللجنة الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٢ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بهدف معالجة كل من التحديات المتبقية والناشئة، وتعزيز وحماية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذها، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة الأمم المتحدة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥. ودعت اللجنة جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة، ووكالات المساعدة الإنمائية الدولية والقطاع الخاص إلى ضمان التنفيذ الناجح للعقد، وطلبت إلى الأمين التنفيذي تقديم الدعم إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين، بناء على طلبهم، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية، في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية والتعاون الدولي خلال العقد القادم للأشخاص ذوي الإعاقة.

### تعزيز التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية (القرار ٨/٦٨)

٣٣ - أقرت اللجنة أن البعد الإقليمي للتنمية هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق استجابة فعالة ومنسقة لعدد لا ينفك يتزايد من القضايا الإقليمية والعالمية، وشددت على أهمية الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بوصفها لبنة أساسية للحكومة العالمية الفعالة. وشددت على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بوصفها جزءاً من المشهد المؤسسي في كل منطقة، وأقرت بأهمية آليات التنسيق الإقليمية في العمل على تعزيز التعاون الإقليمي بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، والعمل معاً من أجل تحسين اتساق السياسات وفعالية البرامج وكفاءتها.

٣٤ - وأحاطت اللجنة علماً بالدراسة المستقلة، التي أجريت برعاية اللجان الإقليمية، تحت عنوان "البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة"<sup>(١)</sup>، وأنتت على الأمين التنفيذي والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الأخرى لرعايتهم للدراسة المستقلة، ودعت إلى توزيع نتائج وتوصيات الدراسة على أعضاء اللجنة وأعضائها المنتسبين. ودعت اللجنة وكالات

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، إلى العمل معاً لدعم تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المستقلة عن العمل الإقليمي بوصفه لبنة في بناء تعددية الأطراف، وعن ضرورة وضع استراتيجية إقليمية متسقة للتنمية، وطلبت إلى الأمين التنفيذي العمل، من خلال آلية التنسيق الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى ذات الصلة التي تعمل في آسيا والمحيط الهادئ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، حتى تكون مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع هذه المنظمات متسقة ومنسقة استراتيجياً وموجهة نحو دعم جهود التكامل الإقليمي.

### اختصاصات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين الذين يعينهم أعضاء اللجنة (القرار ٩/٦٨)

٣٥ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين الذين يعينهم أعضاء اللجنة، واعتمدت اختصاصات اللجنة الاستشارية على النحو المرفق بالقرار.

### تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ (القرار ١٠/٦٨)

٣٦ - أشارت اللجنة إلى الدراسة المواضيعية للدورة الثامنة والستين، بعنوان "النمو معاً: التكامل الاقتصادي من أجل قرن شامل ومستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"<sup>(٥)</sup>، وأقرت بأن النمو الاقتصادي السريع في آسيا والمحيط الهادئ يتيح فرصاً كبيرة للتجارة والاستثمار والعمالة وأن له القدرة على تسهيل إحراز تقدم ملموس في الحد من الفقر وسد الفجوات التنموية في مختلف البلدان في المنطقة وشددت على ضرورة توثيق التعاون الإقليمي، الذي يمكن أن يجعل المنطقة أكثر تحملاً للأزمات في المستقبل، وعلى أنه، في أعقاب الأزمة المالية العالمية، يمكن للتكامل الاقتصادي الإقليمي أن يؤدي دوراً حاسماً في قيادة مسيرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو مستقبل يتسم بالشمولية والاستدامة والقدرة على التكيف.

٣٧ - وأهابت اللجنة جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين بدعم دور اللجنة في تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في جميع المناطق دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، وقررت عقد أول مؤتمر وزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي في عام ٢٠١٣، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمؤتمر الوزاري الأول حول التعاون الاقتصادي الآسيوي. وطلبت إلى الأمين التنفيذي تعزيز دور الأمانة وقدرتها في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقديم

(٥) يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: [www.unescap.org/pdd/publications/themestudy2012/themestudy2012-full.pdf](http://www.unescap.org/pdd/publications/themestudy2012/themestudy2012-full.pdf).

الدعم لعقد المؤتمر الوزاري الأول لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي في عام ٢٠١٣.

### تحقيق أمن الطاقة من خلال الربط بين شبكاتها (القرار ١١/٦٨)

٣٨ - أحاطت اللجنة علماً بمبادرة الأمين العام "الطاقة المستدامة للجميع"، وأشارت إلى قرار الجمعية العامة ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي قررت الجمعية فيه إعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع. وأقرت بضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة من خلال تحليل القدرة على تلبية تلك الحاجة وذلك بهدف إنشاء وتطوير نظام أكثر استقراراً وكفاءةً لإنتاج الطاقة واستهلاكها، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أمن الطاقة.

٣٩ - ورحبت اللجنة بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في الربط بين شبكات نقل الطاقة، وطلبت في هذا السياق إلى الأمين التنفيذي أن يحدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الخيارات المتصلة بربط شبكات الطاقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك إطار حكومي دولي يمكن تطويره بشأن إقامة شبكة كهربائية إقليمية متكاملة، يمكن أن يشار إليها باسم "الطريق السريع للطاقة في آسيا"؛ كما طلبت إليه تحليل المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل خيار، فضلاً عن التحديات الماثلة والفرص المتاحة من أجل تحقيق كل خيار؛ وتقديم تقرير عن كل خيار إلى منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي سيعقد في الاتحاد الروسي، في أيار/مايو ٢٠١٣.